

عنوان المقال:

أسباب ومعوقات عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات

دراسة ميدانية

من إعداد:

ملخص: تهدف د. فارس فضيل الأستاذ: ضويفي حمزة هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب التي تحول دون الفعلي للإفصاح استطلاع آراء أ.محاضر - جامعة الجزائر 3 - المركز الجامعي بتيسمسيلت - douifihamza@yahoo.fr fares.cavalier@yahoo.fr بحث تم عينة تشمل

أكاديميين مؤهلين ومهنيين يقع على عاتقهم تطبيق المعايير المحاسبية ،وقد بينت الدراسة إلى تداخل عدة أسباب تحول إلى عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح ، ولتغلب على هذه الأسباب أوصت الدراسة بتعزيز مبادئ حوكمة الشركات وتكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك إنشاء آلية إلزام فعالة تضمن التزام معدي التقارير ومجالس الإدارة بمتطلبات الإفصاح.

مقدمة:تشكل التقارير المالية المفصح عنها في الأداة الرئيسية لإبلاغ المستخدمين الخارجيين بالمعلومات الأساسية اللازمة لإجراء كافة المقارنات اللازمة لتقييم أداء المنشأة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم واتخاذ القرارات المناسبة.

وتأكيدا على أهمية الإفصاح بذلت الحكومة جهودا كبيرة من اجل النهوض بمهنة المحاسبة وتطويرها والارتقاء بمستواها ، وتوجت هذه الجهود بالقانون رقم 7-11 المتضمن النظام المالي والمحاسبي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية و بإصدار عدة قوانين تحت الشركات على الإفصاح عن تقاريرها المالية ، أبرزها القرار رقم 2000 — 2 المؤرخ في 20 يناير 2000 ، الذي يلزم الشركات المدرجة في البوصة بإيداع معلومات دورية ودائمة لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة، ورغم هذه الجهود المبذولة إلا أن الواقع يشير إلى عدم التزام الكثير من الشركات بالتطبيق الكلي للمتطلبات العرض والإفصاح "اتصالات الجزائر لم تقم بإيداع أي معلومة نظامية منذ 2007"¹، هذه الحقائق تطرح العديد من التساؤلات عن الأسباب والعوائق التي تحول دون ذلك.

والتساؤل المطروح: ما هي المعوقات والأسباب التي تحول بالتطبيق للإفصاح الكلي الشركات الواردة في تقاريرها المالية؟ وما هي الآليات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات والأسباب؟.

أهداف البحث : تتمثل أهداف البحث في:

1. التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التزام الشركات بالإفصاح المحاسبي.
2. الحصول على دلائل ميدانية حول الأسباب والمعوقات التي تحول دون التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ومحاولة اقتراح الآليات المناسبة للتغلب على ذلك .

I. الإطار الفكري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

يرى الكثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخصائص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجيح كفة خاصية الملائمة على ما عداها من الخصائص الأخرى، بإجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملائمة من جهة والخصائص الأخرى للمعلومات التي تعتبر قيد على ملاءمتها كالموضوعية والقابلية للتحقق والأهمية النسبية من جهة أخرى.

1. **مفهوم الإفصاح:** تناول العديد من الكتاب والباحثين الإفصاح بمفاهيم متعددة ومتباينة، وذلك لاختلاف الأطراف حول شكل ومضمون القوائم المالية، هذا الاختلاف أدى إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، بحيث ينظر كل طرف إلى الإفصاح بما يحقق هدفه ومصلحته، وسيتم التطرق إليها ومناقشتها بهدف الوصول إلى ماهية وجوهر الإفصاح.

فقد عرف الإفصاح بشكل عام بأنه " بث المعارف ونقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها"².

ويشير البعض الآخر للإفصاح المحاسبي بأن توضح وتكشف القوائم المالية جميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع لكي تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة³.

ويشير البعض الآخر للإفصاح بأنه المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية، بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح بها الإدارة وتتضمنها التقارير المالية⁴.

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن جميع التعاريف السابقة ركزت على إظهار وتقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل يبين حقيقة الوضع المالي للشركة، لكي لا تكون هذه القوائم مظلمة للمستخدم العادي البسيط وهو الغرض من الإفصاح.

2. **أهداف الإفصاح:** يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل⁵:

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية ؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛

- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛

- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛

3. **مبادئ الإفصاح:** توجد ثلاثة مبادئ للإفصاح هي⁶:

- الاستمرارية في تدفق المعلومات؛
- التوقيتات الزمنية لإجراءات الإفصاح ؛
- دقة وصحة المعلومات المفصح عنها حتى لا تكون مضللة وأن لا تكون مبالغ فيها حتى تتحقق الأهداف المطلوبة من الإفصاح.

4. **مستويات الإفصاح:** يمكن تصنيف الإفصاح إلى عدة مستويات تبعا لحجم المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وهي كما يلي⁷:

- أ. **الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات اثر محسوس على القارئ، وذلك بالإفصاح عن الوقائع الحالية و اللاحقة التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
- ب. **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بشكل يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة إلى مصلحة الفئات الأخرى.
- ج. **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية، وهو يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثير مباشر في اتخاذ القرار، غير انه يخضع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- د. **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها بحث تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.
- هـ. **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية .
- و. **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مظلمة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

II. **متطلبات الإفصاح ومشتملاته:** لكي يكون الإفصاح المحاسبي ذو معنى ومساعد للمستخدمين على اتخاذ قراراتهم يجب أن يشتمل على⁸:

1. **السياسات المحاسبية :** إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية في القوائم المالية تمكن من تفسير الأرقام الواردة فيها وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.
2. **الأطراف والصفقات الهامة:** يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة و أطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة و أطراف خارجية مثل العلاقة بين الشركة القابضة و الشركة التابعة.
3. **الأحداث اللاحقة:** تسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار و نشر القوائم بالفترة اللاحقة، وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة، أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، هذا الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.
4. **الشكوك حول استمرار المنشأة:** يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة ، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار المشروع عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية .

III. المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية⁹:

1. تحديد المستخدم المستهدف للقوائم المالية: هناك اختلاف بين هذه الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية من حيث مستوى الفهم والخبرة والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات لذلك يجب تصميم تلك التقارير من حيث الشكل و المحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لتلك المعلومات.
2. تحديد الغرض من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها: وذلك باحترام الخاصية الأساسية من خصائص المعلومات وهي الملائمة، لذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لغرض الذي تستخدم من أجله.
3. تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: لتجنب إرباك مستخدم المعلومة بكمية كبيرة من المعلومات و بالتالي عدم القدرة على الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.
4. تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات: هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية مثل: القوائم المالية الأساسية والكشوف الملحق مع الملاحظات و الإيضاحات المتممة، تقرير مدقق الحسابات تقرير رئيس مجلس الإدارة... الخ.
5. تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومة: تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث يجب أن تصل المعلومة في الوقت المناسب وإلا سوف تفقد أهميتها غير أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب الدقة أو اكتمال المعلومة.

IV. الإفصاح المحاسبي من منظور المعايير المحاسبية الدولية: أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة بالإفصاح، وفيما يلي أهم الأسس والقوائم التي ينبغي مراعاتها عند الإفصاح عن الأمور المهمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية.

1. الإفصاح في القوائم المالية IAS₁: يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية تقديم القوائم المالية معلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية، من خلال تقديم معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الخاصة بها، وقد أوضح المعيار الدولي رقم (1) البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركة بنشرها والمتمثلة المتعارف عنها والموصي بها في معايير المحاسبة الدولية¹⁰.
و هناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية وهي¹¹:
أ. تحديدها بوضوح وتمييزها عن المعلومات الأخرى التي يتم عرضها في نفس التقرير؛
ب. يتم تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية IFRS فقط على ما يتم عرضه من معلومات في القوائم المالية أما المعلومات الأخرى فلا يشترط إعدادها وفق المعايير الدولية إذا كانت تمتاز بالدقة والموثوقية ؛
ج. يجب بيان الأمور التالية عن القوائم المالية بوضوح وهي:
- اسم المنشأة التي تعود لها القوائم المالية؛
- اسم القائمة وتاريخها ؛
- فيما إذا كانت القوائم المالية منفردة بالنسبة للمنشأة أو موحدة لمجموعة من المنشآت
- العملة التي يتم إعداد القوائم المالية بها ؛

— تحديد الفترة الإبلاغية: وتعني التوقيت في كل فترة مالية لإعداد القوائم المالية للمنشأة وترتبط بمفهوم الدورية وتكون هذه الفترة سنة، يتم تحديد بدايتها ونهايتها على أنه إذا تغيرت الفترة المالية يجب على المنشأة الإفصاح عن سبب هذا التغير وتنويهها للمشاكل المتعلقة بالمقارنة.

2. الإفصاح عن السياسات المحاسبية IAS₈: وهذه السياسات المحاسبية التي ينبغي الإفصاح عنها طبقاً لهذا المعيار هي¹²:

- أسس القياس والتقييم المستخدمة في إعداد البيانات المالية مثل (التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستدلالية، القيمة العادلة، أو القيمة القابلة للتحقق).
- سياسة توحيد البيانات المالية؛
- السياسة المتبعة في تحويل العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها؛
- السياسة المحاسبية المتبعة في عقود الإيجار أو في معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط؛
- السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل؛
- سياسة الاهتلاك وسياسة تقييم المخزون؛
- السياسة المتبعة في الاعتراف بالإيراد.

3. الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة IAS₂₄: من أجل تمكين مستخدمي البيانات المالية من فهم المركز المالي للمنشأة بشكل أفضل وتكوين وجهة نظر حول آثار المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على المنشأة أشار معيار المحاسبة الدولي (24) متطلبات إفصاح واسعة فيما يخص المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة حيث أشارت الفقرة (12) وفقاً لهذا المعيار أنه ينبغي على المنشأة الإفصاح على ما يلي¹³:

- أ. العلاقة بين الشركة الأم والشركات التابعة بغض النظر إذا كان يوجد معاملات بينها؛
- ب. اسم الشركة الأم للمنشأة وإذا كان مختلفاً الطرف النهائي المسيطر وإذا لم تكن الشركة الأم للمنشأة ولا الطرف المسيطر النهائي يعد بيانات مالية متوفرة للاستخدام العام، ينبغي الإفصاح أيضاً عن اسم ثاني أكبر شركة أم تقوم بذلك.

V. الدراسة الميدانية: سيكون الغرض منها الحصول على الدلائل الميدانية حول الإشكالية التي طرحت.

1. **تصميم الاستبيان:** تم تصميم الاستبيان من ثلاثة أجزاء يتضمن الجزء الأول على أسئلة عامة على المستوى الدراسي، والتخصص الأكاديمي، والوظيفة، وبعض الأسئلة لمعرفة مدى اطلاع عينة الدراسة عن المفاهيم المحاسبية بشكل عام، إذ أنه كلما كانت ثقافة العينة واسعة فيما يخص المعايير المحاسبية والمحاسبة بشكل عام عالية كلما كانت إجاباتهم أدق وأكثر شمولية ومساعد في استخلاص النتائج بشكل صادق ومحيد. أما الجزأين الثاني والثالث يتكون من عشرة عبارات تمثل الأسباب والمعوقات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تكون من الأسباب عدم الالتزام بالإفصاح، كما يكمن أن نشير بأن الاستبيان خماسي التقدير، حيث يمكن لأفراد العينة اختيار أحد الآراء التالية (موافق، موافق جداً، محايد، غير موافق، غير موافق على الإطلاق)، حيث تم معالجة نتائج الاستبيان في برنامج SPSS.

2. **معلومات عن عينة الدراسة:** بما أن موضوع البحث يدور حول الإفصاح المحاسبي وأسباب عدم الالتزام الشركات بتطبيقه، فكان لزام علنا معرفة مدى ما يتوفر لدى المشاركين في الإجابة على الاستبيان من معلومات عن المعايير المحاسبية

الدولية، وعن مدى شفافية النظام المالية والمحاسبي المعتمد، والجدول رقم (1) يلخص بعض النتائج والمعلومات الخاصة بعينة الدراسة في هذا الموضوع.

الجدول رقم (1).

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
حجم المعلومات المتوفرة لديكم حول المعايير المحاسبية الدولية .	2,46	0,73	عالية
مدى تطابق النظام المالي والمحاسبي المعتمد مع معايير المحاسبة الدولية.	2,53	0,62	عالية
مدى قناعتكم بجدوى هذا النظام فيما يخص الإفصاح والشفافية.	2,57	0,58	عالية

من الجدول نلاحظ أن كل العينة لديهم حجم كبير من المعلومات عن المعايير المحاسبية الدولية، كما أن معظم المشاركين يرون نسبة تطابق عالية بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المالي والمحاسبي المعتمد، أما فيما يخص الإفصاح تظهر النتائج أن معظم المشاركين مقتنعون ويثقون في النظام المالي والمحاسبي فيما يخص تعزيز الإفصاح والشفافية. نستخلص من النتائج أن هناك حجم كبير من المعلومات لدى المشاركين عن المعايير المحاسبية الدولية، واتفاق حول جدوى النظام المالي والمحاسبي فيما يخص الإفصاح والشفافية، وهذه النتائج سوف يكون لها دور كبير في تدعيم الإجابات في المحور الثاني والثالث من الاستبيان .

3. الأسباب والمعوقات الداخلية لعدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح: من خلال استطلاع آراء المشاركين حول العناصر التالية التي يمكن أن تكون من الأسباب الداخلية لعدم الالتزام بالإفصاح وبعد تحليل معلومات الاستبيان المتحصل عليها من عينة الدراسة ومعالجتها في برنامج التحليل الإحصائي "المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" SPSS ، حصلنا على النتائج التالية المبينة في الجدول رقم (2) نتائج هذا الاستطلاع.

الجدول رقم (2)

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
عدم وجود إطار مفاهيمي للمحاسبة يحدد أهداف المحاسبة المالية.	3,83	1,14	غير موافق
قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين.	2,36	1,44	موافق
ضعف إدراك الإدارة بمزايا الإفصاح ونتائجه .	2,58	1,43	موافق

لجوء الإدارة إلى إخفاء بعض الحقائق المالية لتحسين المركز المالي للشركة	1,8	0,76	موافق
ارتفاع تكاليف الإفصاح مقارنة بالموارد المالية المتوفرة للشركة.	3,23	1,33	غير موافق

من الجدول يشير متوسط الحسابي حسب "مقياس ليكارت الخماسي" إلى أن أهم الأسباب الداخلية عدم التزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي يعود إلى:

- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين؛
 - ضعف إدراك الإدارة بمزايا الإفصاح ونتائجه؛
 - لجوء الإدارة إلى إخفاء بعض الحقائق المالية لتحسين المركز المالي للشركة.
- كما تظهر النتائج إلى أن هناك عنصرين قيمة المتوسط الحسابي محصورة بين 3,4 و 4,19 وهذا يدل حسب مقياس ليكارت الخماسي " على عدم موافقة عينة الدراسة على اعتبار هذه العناصر من أسباب عدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح وهي:
- عدم وجود إطار مفاهيمي للمحاسبة يحدد أهداف المحاسبة المالية؛
 - ارتفاع تكاليف الإفصاح مقارنة بالموارد المالية المتوفرة للشركة.

4. الأسباب والمعوقات الخارجية لعدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح: من خلال استطلاع آراء المشاركين حول الأسباب والمعوقات الخارجية لعدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح، بين الجدول رقم (3) نتائج هذا الاستطلاع .

الجدول رقم (3)

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
عدم انعكاس المعلومات المحاسبية والمالية على أسعار الأسهم.	3,96	1,21	غير موافق
معظم الشركات المدرجة في البورصة هي شركات عمومية و عدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص.	2,13	1,27	موافق
عدم وجود قوانين فعالة لضمان الالتزام الكامل بمتطلبات الإفصاح.	2	0,87	موافق
غياب الثقافة المالية وثقافة الاستثمار في البورصة لدى المستثمر الجزائري.	1,66	0,60	موافق بشدة
عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم المالية عن عدم التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح.	3,3	1,38	محايد

يظهر متوسط الحسابي في الجدول التالي أن أهم الأسباب الخارجية لعدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح يرجع إلى:

- معظم الشركات المدرجة في البورصة هي شركات عمومية و عدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص؛
- عدم وجود قوانين فعالة لضمان الالتزام الكامل بمتطلبات الإفصاح؛
- غياب الثقافة المالية وثقافة الاستثمار في البورصة لدى المستثمر الجزائري.

وهناك بنود أخرى لم يراها المشاركون أسباب تؤدي إلى ضعف الالتزام بالإفصاح وهي:

- عدم انعكاس المعلومات المحاسبية والمالية على أسعار الأسهم؛
- عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم المالية عن عدم التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح.

VI. النتائج والتوصيات:

1. **النتائج:** لقد بينت الدراسة أن هناك أسباب داخلية وخارجية تضعف الشركات من الالتزام التام بالإفصاح تمثلت في :
 - قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين، نتيجة ضعف التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين مما ينعكس على قلة المعرفة المحاسبية والإدراك بمزايا الإفصاح ونتائجه ، وكذلك المتطلبات القانونية؛
 - لجوء الإدارة إلى إخفاء بعض الحقائق المالية لتحسين المركز المالي للشركة وذلك لضعف الآليات والأساليب التي تطبق على مستوى الشركة التي توفر الحوافز الملائمة للإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة متطلبات الإفصاح؛
 - معظم الشركات المدرجة في البورصة هي شركات عمومية و عدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص مما لاشك فيه أن القطاع الخاص له دور مهم في التنمية ومشاركته في الاقتصاد يساعد على تخصيص الموارد المالية الوطنية بشكل أفضل ويعزز التنافسية و الشفافية بين الشركات؛
 - عدم وجود قوانين فعالة لضمان الالتزام الكامل بمتطلبات الإفصاح، بالرغم من كثرة القوانين والتشريعات واعتماد نظام مالي ومحاسبي ذو مرجعية دولية فمزال هناك حاجة لتلاحم بين كافة التشريعات بحيث يكون هنالك ضوابط محدد تعكس نسيج القوانين والتشريعات المحاسبية في الممارسة الفعلية لها داخل المنظمات؛
 - غياب الثقافة المالية وثقافة الاستثمار في البورصة لدى المستثمر الجزائري وهذا يتطابق مع دراسة "محمود جبار " أجريت على كفاءة البورصة الجزائرية 1999-2001 حيث أن من بين النتائج المتوصل إليها أن معظم المستثمرون يتخذون قراراتهم على أسس غير اقتصادية وغير مالية مما يتسبب في لا كفاءة توزيع الموارد وكفاءة البورصة الجزائرية بشكل عام.
2. **التوصيات :** ومن أجل التغلب على هذه الأسباب والمعوقات نقوم بإدراج بعض التوصيات التي يمكن أن تعزز الالتزام بالإفصاح في الشركات كما يلي:
 - تكتيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها حيث من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الوعي بالفكر المحاسبي بشكل عام وبالمتطلبات القانونية الإلزامية بشكل عام وهذا سيزيد بالضرورة المحاسبين المؤهلين القادرين على فهم المتطلبات المحاسبية ؛
 - إدخال أنظمة معلوماتية والاتصالات الحديثة، مما يوفر الجهد والوقت في تزويد كافة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار؛
 - إنشاء آلية إلزام فعالة تضمن التزام معدي التقارير ومجالس الإدارة بمتطلبات الإفصاح وفي هذا الإطار يتوجب على وزارة المالية ولجنة تنظيم عمليات البورصة أن يتخذان الإجراءات الملائمة لضمان احترام جميع الشركات للمتطلبات الإفصاح

— تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، هذه المسؤولية تقع على مجلس الإدارة بالدرجة الأولى والإدارة التنفيذية في كل شركة حيث لا يكفي وجود قوانين وأسس محاسبية ذات معايير دولية في غياب الإدارة النزيهة المفعلة لهذه الأسس والقوانين المحاسبية.

المراجع:

1. تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الجزائر، 2010، ص 84.
2. الصبان محمد سمير، دراسات في الاصول المالية، اصول القياس واساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت 2007، ص 245.
3. طه، عبد الجابر الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، العدد التاسع، 1999، ص 255 .
4. حشامرة، حسين ، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30 ، دراسة ميدانية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، 2003، المجلد 17، ص 96.
5. belkaoui,ahmed,accounting theory,fifth edition,thomson learning,london, 2004.p266.
6. محمد الجليلاني، دور الإفصاح في صنع القرار الاستثماري، سوريا ، 2010، ص 02، متوفر على: www.ascasy.com/files/42.pdf.
7. بزماوي محمد القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية ، حلب 2002، ص 57.
8. الشاهد سمير محمد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، اتحاد المصارف العربية، 2001، ص 52.
9. عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات المساهمة الصناعية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي رقم (1)، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة غزة ، فلسطين، 2008، ص 33_35.
10. محمود سعيد جلول، دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة غزة ، فلسطين، 2010، ص 21 22.
11. الحيزاين أسامة، محمود سعيد جلول، دور الإفصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين اثر الإفصاح عن التنبؤات المالية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 47، العدد 3، 2007، ص 56.
12. عباس علي ميرزا، جراهام جيه هولت، ماغنوس اوريل، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، كتاب ودليل، المطابع المركزية ، عمان ، الأردن 2006، ص 149.
13. عباس علي ميرزا، جراهام جيه هولت، ماغنوس اوريل، مرجع سابق، ص 155.